

الفساد في المغرب:

صعوبات المواجهة... والفرص المتاحة

رئيس برامج - الغرفة التجارية الأمريكية بالمغرب

بقلم: رابيا علام

« الفساد أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الشعب المغربي، حتى أصبح عدد لا بأس به من المغاربة يعتبرون الفساد أمراً طبيعياً ومشروعاً في الحياة اليومية.

« محاربة الفساد تحتاج جهداً جماعياً يشارك فيه الجميع بلا استثناء: المواطنون، والمدارس، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والأحزاب السياسية، والمنتخبون، ووسائل الإعلام.

المستويين القومي والدولي، كما في القطاعين العام والخاص. كما يمتد تأثير الفساد ليطال كل أوجه الحياة العامة، سواء أكانت الصحة أو التعليم أو العدالة أو الانتخابات أو الخدمات الإدارية بجميع أنواعها أو حتى التعاملات التجارية والرياضية.

وقد يختلف مدى خطورة الفساد ومدى تفشيه في المجالات المختلفة من دولة إلى أخرى، وفقاً لفاعلية كل من الآليات

وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، يعرف الفساد بأنه أحد أشكال سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

ومن المعروف أن الفساد لا يعد ظاهرة جديدة، فقد تفشى منذ زمن بعيد، ولا علاقة لوجوده بطبيعة الأنظمة الاقتصادية أو السياسية للدول، وهو في نفس الوقت لا يخص بلاد الشمال أو الجنوب، وتتم ممارسته على

فقد بدأ المغرب معركته ضد الفساد بشكل حازم من خلال:

- التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة ضد الفساد (تم توقيعها عام ٢٠٠٣)
- إنشاء السلطة المركزية لمواجهة الفساد (ICPC)
- تعزيز دور اللجان المعنية بالمال العام
- الموافقة على القوانين المعنية بالتصريح عن إرث المنتخبين

وهنا يجب الإشادة بدور منظمة الشفافية الدولية، المنظمة غير الحكومية التي اخترقت العديد من المحظورات المتعلقة بالفساد والتي كانت وراء إنشاء السلطة المركزية لمواجهة الفساد (ICPC)، والتأكيد على حريتها واستقلاليتها لتقوم بمهامها على أكمل وجه.

برغم كل ذلك لا يزال الطريق طويلا خاصة فيما يتعلق بالمعلومات والتوعية، حيث تأصل الفساد في المغرب بشكل صارخ في كل المواطنين من كل الأعمار. مما يدعو لأخذ الاستعدادات التالية في الاعتبار فهي ضرورية لمقاومة الفساد جذريًا:

- استخدام المدارس كمكان لتبصير الأطفال بحقوقهم وواجباتهم ومساهمة مجالس الآباء بإعطاء المثل الأعلى.
- وضع مجموعة من القوانين المتعلقة بأخلاقيات وآداب الحياة العامة.
- تعزيز العقوبات الجنائية والإعلان عنها لردع الآخرين.
- وضع قوانين خاصة بأخلاقيات حسن إدارة الشركات والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية، والمؤسسات الخاصة.

مع ذلك لا يمكن أن تصبح هذه السبل فعالة إلا إذا أصبح محاربة الفساد جهد جماعي يشارك فيه الجميع بلا استثناء: المواطنون، والمدارس، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والأحزاب السياسية، والمنتخبون، ووسائل الإعلام.

القضائية المتاحة، والمنظمات غير الحكومية، والنظام التعليمي والمواطنة.. ولكن مما لا شك فيه أن الفساد يقضى على جهود التنمية العالمية وبالأخص فيما يتعلق بالديمقراطية في تلك الدول التي تقع ضحية للفساد.

وبتحليل مؤشر مدركات الفساد (IPC) الذي وضعته بعض المنظمات الدولية، نلاحظ أن معدلات الفساد أكثر ارتفاعاً بدول الجنوب، مما يدفعنا إلى استنتاج أن الفساد يجد أرضاً خصبة في حال ضعف أو انعدام السيادة الحقيقية للقانون. هذا الضعف يترجم في صورة غياب مؤسسات فعالة تستطيع وضع قواعد واضحة، وتتمكن من متابعة نفاذها وعقاب مخترقيها مما يسمح للفساد بأن ينتشر ويتغلغل في نسيج المجتمع. ومن الممكن أيضاً تفسير ظاهرة الفساد على أنها نتيجة لبعض عوامل التأخر التنموي في دول العالم الثالث كقصور التعليم والجهل والفقر وضعف المواطنة والحس الوطني وعدم الشعور بالانتماء.

مع كل الجهود والتصنيفات التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية المعنية، فإن المواطن وحده هو من يستطيع تحديد مدى تفشي الفساد بدولته. وأخطر ما في الأمر بالنسبة للمغرب، أن الفساد أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الشعب المغربي، حتى أصبح عدد لا بأس به من المغاربة يعتبرون الفساد أمراً طبيعياً أو حتى مشروعاً في الحياة اليومية.

وبالرغم من خطورة الموقف ومن ظلم الوقائع في كثير من الأحوال، لا يثير ذلك شكوى الجانب المتضرر لشعوره بحصانة الجانب المخطئ والخوف من أن ينقلب الأمر عليه. مما يفسر ندرة الشكاوى ضد واقعات الفساد في المغرب.

كانت المملكة المغربية محط سبع تحقيقات، وتراجعت في التصنيف من المرتبة ٤٥ في ظل الحكومة الاشتراكية تحت زعامة اليوسفي، للمرتبة ٧٨ في ظل حكومة نصراء التكنوقراطية الحالية. وقد أدى ذلك التراجع الشديد إلى ولادة إرادة مؤكدة لمقاومة هذه المشكلة التي تعرقل التنمية بالمغرب.